نشرة صندوق النقد الدولي

مدينة أبوظبى، الامارات العربية المتحدة. ومن المتوقع حدوث انخفاض متوسط في معدلات نمو البلدان المصدرة للنفط في الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٣ (الصورة: Worldwide /Newscom).

فحص سلامة الاقتصاد

النمو الاقتصادي يعتدل عبر بلدان الشرق الأوسط

نشرة الصندوق الإلكترونية
٢١ مايو ٢٠١٣

- البلدان المصدرة للنفط تواصل تحقيق نمو قوي في القطاعات غير النفطية، والبلدان المستوردة للنفط تشهد تعافيا متوسطا
- بلدان التحول تحتاج إلى إجراءات حاسمة للحفاظ على استقرار الاقتصاد وبدء الإصلاحات الداعمة للنمو الشامل
- لا تزال مساعدة المجتمع الدولي مطلبا حيويا

قال صندوق النقد الدولي في آخر تحديث أصدره حول *مستجدات الاقتصاد الإقليمي*، والذي يتنبأ فيه بمعدل نمو يصل إلى نحو ٣,١% هذا العام، إنه من المتوقع أن تتقلص فروق النمو الاقتصادي بين بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في عام ٢٠١٣، رغم استمرار الاختلاف الكبير في ظروف البلدان المصدرة للنفط والبلدان المستوردة له.

ومن المتوقع حدوث انخفاض متوسط في معدلات النمو القوية التي سجلتها البلدان المصدرة للنفط في المنطقة ــ وهي الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن ــ من متوسط ٥,٧% في عام ٢٠١٢ إلى ٣,٢% في عام ٢٠١٣ (انظر الجدول). ويرجع هذا في الأساس إلى الحد من زيادات الإنتاج النفطي تمشيا مع مستوى الطلب العالمي المتواضع.

وفي المقابل، هناك بيئة خارجية صعبة تواجه البلدان المستوردة للنفط في المنطقة ــ وهي أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس. ومن المتوقع أن يسجل النمو المتوسط في هذه المجموعة معدلا معتدلا قدره ٣% هذا العام. وفي بلدان التحول العربية، لا يزال النمو مكبوحا تحت تأثير عدم اليقين السياسي المستمر.

وفي هذا الصدد صرح السيد مسعود أحمد، مدير إدارة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، أمام مؤتمر صحفي أقيم في دبي بأن "الأوضاع الاقتصادية لا تزال معتلة في معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا المستوردة للنفط، مع استمرار القلاقل الاجتماعية، والتحول السياسي المعقد، والبيئة الاقتصادية التي يغلب عليه النمو العالمي المتواضع، وأسعار الغذاء والوقود المرتفعة بشكل مزمن، والثقة الضعيفة على المستوى المحلي.

تقارب مستويات النمو في الشرق الأوسط

من المتوقع أن تتقلص فروق النمو الاقتصادي بين بلدان الشرق الأوسط في عام ٢٠١٣. فسوف تشهد البلدان المصدرة للنفط بعض التراجع المتوسط في معدلات نموها المرتفعة. وتواجه البلدان المستوردة للنفط بيئة خارجية صعبة؛ بينما يظل النمو مكبوحا في بلدان التحول العربية تحت تأثير عدم اليقين السياسي المستمر.
(نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، التغير ٪)

		التوقعات	
	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان[١]	٤,٧	٣,١	٣,٧
البلدان المصدرة للنفط[٢]	٥,٧	٣,٢	٣,٧
النمو النفطي	٤,٤	٠,١–	٠,٨
النمو غير النفطي	٤,٨	٤,٣	٤,٦
مجلس التعاون الخليجي	٦,٠	٤,٠	٤,٠
النمو النفطي	٥,١	١,٢–	٠,٤
النمو غير النفطي	٦,٣	٥,٩	٥,٥
البلدان المستوردة للنفط[٣]	٢,٧	٣,٠	٣,٦
الشرق الأوسط وشمال إفريقيا[١]	٤,٨	٣,١	٣,٧
بلدان التحول العربية (باستثناء ليبيا)[٤]	٢,٤	٢,٩	٣,٨

المصادر: السلطات الوطنية؛ وحسابات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
[١] البيانات لا تتضمن الجمهورية العربية السورية.
[٢] الجزائر والبحرين وإيران والعراق والكويت وليبيا وعمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة واليمن.
[٣] أفغانستان وجيبوتي ومصر والأردن ولبنان وموريتانيا والمغرب وباكستان والسودان وتونس.
[٤] مصر والأردن والمغرب وتونس واليمن.

البلدان المصدرة للنفط لا تزال صامدة

حققت بلدان المنطقة المصدرة للنفط معدل نمو قوي بلغ ٥,٧% في عام ٢٠١٢ بفضل العودة شبه الكاملة لإنتاج النفط الليبي والتوسع القوي في بلدان مجلس التعاون الخليجي. ومن المتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي إلى ٣,٢% في عام ٢٠١٣ مع التوقف المؤقت في نمو الإنتاج النفطي تمشيا مع انخفاض الطلب العالمي على النفط. لكن النمو غير النفطي يواصل معدلاته القوية التي بلغت متوسطا قدره ٤,٥% تقريبا.

وبفضل صادرات النفط والغاز بأحجامها الكبيرة وأسعارها المرتفعة، تراكمت لدى البلدان المصدرة للنفط فوائض كبيرة في حساباتها الجارية تقدر بنحو ٤٤٠ مليار دولار في عام ٢٠١٢. وسيؤدي حدوث تراجع بسيط في أسعار النفط العالمية المتوقعة (حسب أسواق العقود الآجلة) والارتفاع المتوقع في الواردات إلى بعض التراجع في فوائض الحسابات الجارية ــ وإن ظلت عالية ــ بمقدار ٣٧٠ مليار دولار تقريبا هذا العام.

وقد حدث بعض التراجع في المخاطر التي تهدد آفاق الاقتصاد العالمي في الشهور الأخيرة، لكنها لا تزال مرتفعة. فعلى سبيل المثال، من المرجح أن تنخفض أسعار النفط بسبب انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي في الأسواق الصاعدة التي تحقق معدلات نمو سريعة في الوقت الراهن. ويشهد عدد من البلدان المصدرة للنفط اتساعا في عجز المالية العامة غير النفطي، مما يجعل هذه البلدان أكثر عرضة لهبوط مطوَّل في أسعار النفط. ومن الملاحَظ أن أسعار النفط المحقِّقة لتعادل المالية العامة ــ أي مستويات الأسعار التي تضمن توازن حسابات المالية العامة عند مستوى معين من الإنفاق ــ تسير في اتجاه تصاعدي مستمر في معظم البلدان. وهناك عدة بلدان ستحتاج إلى النظر في تطبيق درجة من الضبط المالي ــ أي اتخاذ تدابير لكبح الإنفاق و تخفيض العجز الحكومي ــ حتى تخفض أرصدة المالية العامة إلى مستوى أكثر قابلية للاستمرار.

وفي هذا السياق، قال السيد أحمد إن "بناء الصلابة في مواجهة الانخفاض المحتمل في سعر النفط يتطلب من البلدان المصدرة للنفط احتواء زيادة النفقات الحكومية الجارية التي يصعب التراجع عنها، مثل الأجور والدعم".

ويمكن أن يؤدي الإنفاق الاجتماعي والرأسمالي الفعال إلى تخفيض الاعتماد على الإيرادات النفطية على المدى الطويل، عن طريق تشجيع النمو المستقبلي في القطاعات غير المتعلقة بالطاقة. وفي هذا الخصوص ورد في تقرير الصندوق أن التعليم عالي الجودة يمكن أن يدعم خلق فرص العمل للمواطنين.

البلدان المستوردة للنفط تحت الضغوط

من المتوقع أن يتعافى النمو في بلدان المنطقة المستوردة للنفط في عام ٢٠١٣، ولكن بسرعة متوسطة تقدر بما يقرب من ٣% ــ وهو معدل دون المطلوب لمعالجة معدلات البطالة المرتفعة في هذه البلدان.

ولا تزال ثقة المستثمرين ضعيفة بسبب عدم اليقين السياسي والقلاقل الاجتماعية عبر بلدان التحول العربية والتداعيات التي تصل إلى المنطقة من جراء الصراع المأساوي الدائر في سوريا ــ بما في ذلك تكلفة دعم اللاجئين والاضطرابات في حركة التجارة الثنائية والعابرة، وتصاعد المخاوف الأمنية.

ولا تزال البيئة الاقتصادية الخارجية المليئة بالتحديات تفرض ضغوطا على الاحتياطيات الدولية في كثير من البلدان المستوردة للنفط. ويؤدي تباطؤ النمو العالمي وحالة الركود في منطقة اليورو إلى الحيلولة دون تحقيق تعافٍ أسرع في أنشطة التصدير والسياحة. وفي نفس الوقت، يساهم ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة العالمية في تزايد فاتورة الواردات.

الإجراءات الحاسمة مطلوبة

يرى الصندوق أنه، مع ارتفاع عجز المالية العامة وانخفاض الحواجز الوقائية المتمثلة في الاحتياطيات الدولية، لم يعد أمام كثير من البلدان المستوردة للنفط وقت يمكن إضاعته قبل الشروع في تحديد خيارات السياسة الصعبة ــ أي التقشف المالي الشديد الذي يتعين تنفيذه بطريقة داعمة للنمو ومحققة للتوازن الاجتماعي ــ وزيادة مرونة سعر الصرف. ومن المفترض أن يساعد ذلك في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وبث الثقة، والحفاظ على التنافسية، وتعبئة التمويل الخارجي، ومن ثم توفير شروط مسبقة مهمة لتحقيق تعافٍ اقتصادي قوي.

وفي نفس السياق، صرح السيد أحمد للصحفيين بأن "إصلاحات الدعم الأخيرة، مصحوبة بإجراءات لتنفيذ الحماية الاجتماعية الأكثر استهدافا للمستحقين، بدأت تحقق إنجازات بالفعل في تخفيف الضغوط عن المالية العامة والاحتياطيات في بعض بلدان المنطقة. لكن على البلدان تحقيق المزيد من الترشيد للدعم المقدم مع القيام في نفس الوقت بوضع آليات أكثر كفاءة في استهداف المستحقين لتوفير الحماية اللازمة للفقراء."

الإصلاحات يجب ألا تنتظر

يشير الصندوق في التقرير إلى أن النظر إلى أبعد من تحديات المدى القصير يوضح ضرورة أن يسعى الكثير من بلدان المنطقة سعيا حثيثا لإجراء إصلاحات هيكلية تحقق النمو الشامل وتوفر فرص عمل جديدة دائمة.

وذكر السيد أحمد أثناء المؤتمر الصحفي أنه "رغم أهمية التركيز حاليا على الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، فمن الضروري أيضا ألا نُغْفِل تحديا جوهريا متوسط الأجل، وهو تحديث اقتصادات المنطقة وتنويع نشاطها، وخلق المزيد من فرص العمل، وتوفير فرص عادلة ومتكافئة للجميع." وركز السيد أحمد على عدد من مجالات الإصلاح المهمة التي لا ينبغي تأجيلها حتى يتسنى إطلاق إمكانات النمو الهائلة على المدى المتوسط:

- ***زيادة التكامل التجاري،*** سواء داخل المنطقة أو في الاقتصاد العالمي، ليس فقط لتعزيز النمو وإنما لتكون حافزا أيضا لإصلاحات مهمة أخرى.

- ***تنظيم الأعمال وإصلاحات الحوكمة*** لضمان معاملة الشركات على أساس من البساطة والشفافية والتكافؤ، ومن ثم تعزيز الشفافية والمساءلة على مستوى المؤسسات العامة.

- ***إصلاحات سوق العمل والنظام التعليمي*** لضمان بناء المهارات الملائمة وإيجاد الحوافز المطلوبة لتوظيف العمالة، مع الحفاظ على الحماية الكافية للعاملين.

- ***تحسين فرص الحصول على التمويل*** للمساهمة في تشجيع ريادة الأعمال واستثمارات القطاع الخاص.

- ***إصلاح المالية العامة*** للمساعدة على تحرير الموارد وتوجيهها للنفقات عالية الأولوية والحد من مواطن الضعف القائمة، الأمر الذي سيكون حافزا للنمو أيضا.

وشدد السيد أحمد على أن الإصلاح الشامل سيستغرق وقتا، لكن في الإمكان اتخاذ عدد من الخطوات السريعة، مثل تخفيض القواعد التنظيمية التي غالبا ما تكون متداخلة أو قائمة على التقدير الاستنسابي والتي تتسبب في تعقيد عملية إجراءات بدء المشروعات الجديدة أو إدارة المشروعات القائمة، وتخفيف اشتراطات الحد الأدنى لرأس المال الإلزامي والقيود المفروضة على الملكية الأجنبية، وإلغاء الحواجز غير الجمركية على التجارة." وأضاف أنه "يمكن تحقيق إنجازات سريعة أيضا في مجال الشفافية عن طريق نشر موازنات الحكومة بشكل أكثر انتظاما."

دور المجتمع الدولي

بالإضافة إلى تقديم المساعدة الفنية والمشورة بشأن السياسات إلى كثير من بلدان المنطقة، قدم صندوق النقد الدولي دعما ماليا قدره ٨,٢ مليار دولار تقريبا إلى الأردن، والمغرب، واليمن، كما توصل أواخر الشهر الماضي إلى اتفاق على مستوى الخبراء مع تونس حول قرض بقيمة ١,٧٥ مليار دولار، ويواصل المناقشات مع مصر حول اتفاق مالي جديد ومع اليمن حول إبرام اتفاق ثانٍ.

ويظل الدعم من الجهات الدولية الشريكة الأخرى مطلبا حيويا أيضا. وفي هذا الصدد، قال السيد أحمد إن "للمجتمع الدولي دور حيوي يؤديه في دعم بلدان التحول. فمن خلال تقديم المشورة بشأن السياسات والقضايا الفنية، وتوفير التمويل المطلوب، وإتاحة فرص التجارة، يمكن للشركاء الثنائيين ومتعددي الأطراف المساعدة في دعم التغيير الإيجابي."